**مشكلة المياه الحدودية بين العراق وتركيا 1920-2023**

**The Border Water Problem between Iraq and Turkey 1920-2023**

**جامعة بغداد-مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**

**riyam.a@cis.uobaghdad.edu.iq**

**هاتف/07513242919**

**الملخص:**

تعد مشكلة المياه الحدودية بين العراق وتركيا واحدة من أهم المشكلات التي تواجه العراق ، كونها تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة ، فألى جانب أنها مسألة اقتصادية واجتماعية وقانونية، فهي مسألة أمنية واستراتيجية للحدود الدولية ،اذ تتمحور المشكلة حول الجدلية القائمة على حدود الموارد المائية المشتركة ،فأن الدور السياسي الاستراتيجي الاقتصادي للمياه اخذ بالتزايد على مستوى العالم .

لازال العراق يعاني من تداعيات خطيرة في الموقف المائي خاصة مع تركيا ، لان قرارات وسياسة الأخير تهدد بحرمان العراق من تنمية حقيقية في الثروة المائية ، هذه الأمور جعلت من الحراك السياسي الإقليمي يبدو وكانه عاجز في السيطرة على الأوضاع الأمنية, فمن المخاطر التي تهدد الامن الإقليمي المشترك بين البلدين هي مشكلة تقاسم حصص مياه نهري دجلة والفرات بشكل عادل.

في ضوء الحلول والمعالجات التي توصل اليه البحث يمكن استخدام المياه في تعزيز التعاون بين الدول ذات الحدود المشتركة لتطوير العلاقات فيما ما بينهم ،اذ تتحول المشكلة الحدودية بين البلدين الى أداة ربط وعامل مساعد على التقارب السياسي والاقتصادي فيما بينهما ، وتأكيدا على هذا الدور سنلاحظ الجهود الحثيثة من قبل رئيس الجمهورية العراقية عبد اللطيف جمال رشيد ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في مواجهة هذه المشكلة والعمل على حلها من خلال تذكير تركيا بالمصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين المتمثلة لفتح العراق مشروع طريق التنمية الذي يربط الخليج بتركيا وربطها بملفات المياه لزيادة حصة العراق المائية .

**Abstract**

The problem of the border waters between Iraq and Turkey is

one of the most important problems facing Iraq, as it directly affects the lives of citizens. In addition to being an economic, social and legal issue, it is a security and strategic issue for international borders, as the problem revolves around the dialectic based on the boundaries of shared water resources. The political, strategic and economic role of water is increasing worldwide.

raq is still suffering from serious repercussions in the water situation, especially with Turkey, because the latter’s decisions and policies threaten to deprive Iraq of real development in water resources. These matters have made the regional political movement appear as if it is unable to control the security situation, as it is one of the risks that threaten common regional security. Between the two countries is the problem of sharing the water shares of the Tigris and Euphrates rivers fairly.

In light of the solutions and treatments reached by the research, water can be used to enhance cooperation between countries with common borders to develop relations between them, as the border problem between the two countries turns into a linking tool and a contributing factor to the political and economic rapprochement between the two countries. In emphasis on this role, we will notice the tireless efforts of The President of the Iraqi Republic, Abdul Latif Jamal Rashid, and the Iraqi Prime Minister, Muhammad Shiaa Al-Sudani , agreed to confront this problem and work to solve it by reminding Turkey of the common economic interests between the two countries represented by Iraq opening the development road project linking the Gulf to Turkey and linking it to the water files to increase Iraq’s water share.

**الكلمات المفتاحية : العراق، تركيا ، مشكلة المياه، نهرين دجلة والفرات**،**السدود التركية**

**Key words: Iraq, Turkey, water problem, the Tigris and Euphrates rivers, Turkish dams**

**المقدمة**

تكمن أهمية المياه باعتبارها مورد طبيعي ورئيس، اذ تلعب دورا مهما في مجمل أوجه الحياة ، وتعد من اكثر العوامل التي ترتكز عليها حياة الانسان، وجميع نشاطاته الاقتصادية والسياسية والزراعية ،واهمية الموارد المائية في العراق تزداد في الوقت الحاضر نتيجة الزيادة السكانية والتطور العمراني ،فضلا عن تعرض المياه الى تغيرات مناخية وتأثيرات بشرية.

اذ تلعب المياه دورا مهما في توزيع السكان ونشاطاتهم الزراعية والاقتصادية والسياسية ، فهي من اهم مرتكزات الامن المائي والغذائي، وكونه المرتكز الأساسي للمختلف الانشطة البايولوجية والاجتماعية والاقتصادية للإنسان ،لذلك ضعف محدودية الموارد المائية الواردة الى العراق من قبل الدول ذات الحدود المشتركة معه(تركيا، ايران ، سوريا) ،لأنها لا تحتكم الى الاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق الدول المتشاطئة للأنهار المشتركة .

ما زالت المياه مثار النزاعات بين الدول ، لاسيما الدول المشتركة بنهر او اكثر يجري عبر حدودها ، فضلا عن ذلك معظم مياه العراق تنبع من خارج حدوده ،وهي معرضة للانخفاض والهدر والتلوث، فلابد من وضع العديد من الاستراتيجيات الداخلية والخارجية التي تكفل حسن إدارة المياه وتنميتها، هذا بدوره أدى الى حدوث مشكلة رئيسة تواجه العراق.

ان علاقات تركيا بدول الجوار ومنها العراق قد خلق تناقضات وردود أفعال ليس من السهل تجاوزها ،انعكست على مصالح الوطنية والقومية، وخلقت أجواء ساعدت على التعاون تارة، والصراع والتنافس تارة أخرى ،وسعي تركيا لاستعمالها كورقة ضغط على العراق للتحقيق مصالحها الوطنية.

اذ تعد مشكلة المياه في العراق من اكثر المسائل اثار للجدل والاختلاف والتصارع كونه مسالة اقتصادية واجتماعية ، ومسالة امنية استراتيجية في الوقت نفسه، ومن المتوقع ان تبقى مشكلة المياه محور الاهتمامات والتركيز في العلاقات بين دول المنطقة مثل العراق وتركيا، اذ أسهمت السياسات التي اتبعتها الأخير التي تنبع من أراضيها انهار تجري في أقاليم دول أخرى(العراق، سوريا) على تفاقم المشكلة، فبدلا ان يكون نهري دجلة والفرات من عوامل التعاون بين هذه الدول عبر الانتفاع المشترك ، أصبحت من عوامل الصراع.

وان بعض الباحثين السياسيين عد العقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين عقد المياه، وذلك نتيجة اهتمام معظم الدول به، ولكونه ابرز القضايا بعد ان أصبحت أنظمة المياه في الشرق الأوسط خاصة اكثر عرضة للخطر، وان تجاهل حلها يؤدي الى نشوب حرب جديدة تسمى حرب المياه، وهنا تأتي الحدود الجغرافية المشتركة لتسهم في استغلالها من قبل اية دولة رئيسية في المنبع، فضلا عن موقع تركيا المتاخم للعراق بوصفها اكبر الدول الإقليمية ارضا وسكانا وذات ماضي توسعي، فلابد ان يكون الكثير من علاقاتها الحدودية الدولية انعكاسات مباشرة على مصالح العراق الوطنية والقومية، اذ تؤشر الاستراتيجية السياسية التركية عدة اهداف تجاه دول الجوار ومنها العراق ، مما خلقت أجواء ساعدت على التعاون تارة والصراع والتنافس تارة أخرى.

لاشك ان الامن المائي الحدودي واحد من اهم مفردات الامن للدولة ،فبدونه لا يمكن ان يتحقق امن غذائي او امن مجتمعي ،ولذلك تحرص الدولة على تامين جانب المياه لضمان تنمية بشرية حقيقية، وبالنسبة للأمن الحدود المائية لدولة العراق عانى من تداعيات خطيرة على الموقف المائي خاصة مع الجارة تركيا ،فان قرارات وسياسة الأخير تهدد بحرمان العراق من تحقيق التنمية في الثروة المائية ، فالمشكلة تتعلق بقضايا قانونية ودولية حدودية ، ولا تزال في مجال المساومات والتفاوض لأجل معالجة المشكلة

**أهمية البحث:**

يهدف البحث الى ابراز اهم التحديات والمشكلات التي تواجه امن واقتصاد الحدود العراقية مع دول الجور، فضلا عن معرفة الدور السياسي والاقتصادي للمياه بوصفه أداة ضغط وتأثير تركية، والذي اخذ بالتزايد بعد انشاء تركيا مشروعاتها المائية على نهري دجلة والفرات .

**مشكلة البحث:**

يعاني العراق من تحديات لأمنه الحدودي بسبب الحدود الجغرافية لأنهاره كونها مشتركة مع دول الجوار الجغرافي ، وتشكل تركيا التحدي الأكبر لحدود العراق ،كون معظم مياه نهري دجلة الفرات تأتي منها ، ومن ثم فان المشكلة لا تتعلق فقط بالماء ،وانما هي قضية سياسية وقانونية وحدودية دولية .

**فرضية البحث:**

يقوم البحث على فرضية مفادها ان السياسة المائية الحدودية التي اتبعتها تركيا اتجاه العراق أدت الى تفاقم مشكلة المياه بين الدولتين ، فلها تداعيات خطيرة في موقف الامن المائي العراق ،افضلا عن ذلك فأن سياسة تركيا المائية تهدد الامن الإقليمي المشترك بين البلدين في تقاسم مياه نهري دجلة والفرات .

**منهجية البحث:**

اقتضت ضرورة البحث العلمي عند معالجة المشكلة الى اتباع عدة مناهج في ان واحد للوصول الى التكامل المنهجي ومنها: المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي ، فضلا عن منهجين الاستقرائي والاستنباطي، وصولا الى المنهج المستقبلي لاستشراف مستقبل الحلول لمشكلة العراق مع تركيا حول مسالة المياه الحدودية .

**هيكلية البحث:**

لقد تم تقسيم منهجية البحث الى المباحث التالية ، فضلا عن المقدمة والخاتمة :

1. الجذور التاريخية لمشكلة الحدود الجغرافية بين العراق – تركيا
2. انعكاسات السياسة المائية التركية على العراق والمستقبل
3. الحلول والمعالجات لمشكلة المياه الحدودية بين العراق - تركيا

**المبحث الأول: الجذور التاريخية لمشكلة المياه والحدود الجغرافية بين العراق-تركيا**

تعد تحديات الامن الحدودية من اهم العوامل المؤثرة في حاضر ومستقبل علاقات العراق مع دول جواره بعامة ، ولاسيما مع تركيا ،اذ اصبح البعد الأمني في العلاقات الدولية الحدودية الأكثر تفاعلا في ظل الأوضاع الأمنية في المنطقة الى درجة خطيرة من التصاعد والتسارع ، جعلت من الحراك السياسي الإقليمي يبدو وكانه عاجز عن اللحاق بتداعيات الأوضاع الأمنية والسيطرة عليها ، فمن المشاكل التي تهدد الامن الحدودي المشترك بين العراق وتركيا هي مشكلة تقاسم حصص مياه نهري دجلة والفرات .([[1]](#endnote-1))

ومعظم المياه الواردة للعراق هي عابرة للحدود الدولية مما يزيد من تعقيد التحدي الذي تواجهه عملية إدارة الموارد المائية، فهي من اكثر أدوات الصراع حدة، لان دول الجوار التي تمتلك مصادر المياه لا تبالي في فرض هيمنتها على دول المجرى والمصب ، وبالتالي يواجه الامن المائي العراقي عدد من التحديات من دول الجوار الجغرافي المتمثل بتركيا وايران وسوريا، وهي الدول المتشاطئة مع العراق بأنهاره المشتركة ،وتشكل تركيا التحدي الأكبر للعراق كون معظم مياه نهري دجلة والفرات تأتي منها .([[2]](#endnote-2))

وبذلك شكلت المشكلة التي لا تتعلق فقط بقضايا إجرائية خاصة بمناسيب المياه، وانما تتعلق بقضايا قانونية دولية وحدودية، والتحديات الخارجية الناتجة عن الحدود الدولية المشتركة مع تركيا، واعتماد العراق على انهار تنبع من خارج حدوده خلق ازمة القسمة العادلة والمنصفة للمياه مع تركيا ، اذ حاول العراق وما يزال يحاول اثبات الحقوق التاريخية المكتسبة له في مياهه .([[3]](#endnote-3))

ان المياه تعد من اكثر الموارد الأساسية تجاوزا للحدود المشتركة بين الدول ، وقد تسن البلدان تشريعات للمياه لاعتبارها من الأصول الوطنية، الا ان هذا الموارد في حقيقته تتجاوز الحدود السياسية ،اذ تسبب المياه العابرة للحدود في اغلب الأحيان مشكلات بين المجتمعات التي تربط بينها، لأنها تشكل جوهر كافة جوانب المجتمع البشري من البيئة الى الزراعة والصناعة. ([[4]](#endnote-4))

عدم الاعتراف التركي بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات ولد مشكلة عميقة بصفتها دولة المنبع والعراق من دول المجرى، لذلك ظهرت تساؤلات هل النهران دوليان ام وطنيان، لان فهم وادراك ذلك يترتب عليه تنظيم حقوق الدول ذات الحدود المشتركة من مياه هذين النهرين، فان تركيا لا تعترف بدولية النهرين، وتطلق عليهما تسمية مياه ما وراء الحدود، فضلا عن رفضها الدخول في أي اتفاق رسمي بشان تقسيم مياه نهري دجلة والفرات بينها وبين العراق.([[5]](#endnote-5) )

**الوضع القانوني الدولي من تقسيم المياه الحدودية:**

يؤدي القانون الدولي دورا رئيسا في تحديد ملكية الدول للموارد الطبيعية ،فهو يشكل الاطار الأساسي لهذا التحديات من خلال وضعه قواعد تنظم ملكية الدول للموارد الطبيعية بما فيها الماء، وان المبادئ التي تنظم القانون الدولي كثيرا ،الذي يهمنا هنا السيطرة الوطنية المشتركة على الموارد ،وإقرار مبادئ استخدام المياه التي تمر عبر اكثر من دولة ضمن قواعد القانون الدولي.( [[6]](#endnote-6)) اذ يعرف النهر الدولي وفق القواعد الدولية ، بانه ((النهر الذي يخترق حدود دولتين او اكثر، ومن حق كل دولة ان تباشر سيادتها على ما يمر في اقاليمها مع مراعاة مصالح الدول التي يمر بها النهر))، اما النهر الوطني ((فهو يقع بأكمله من المنبع الى المصب وكافة روافده داخل حدود إقليم دولة واحدة)).([[7]](#endnote-7))

بعد سقوط الدولة العثمانية ، ظهرت الى الوجود مشكلة توزيع الثروة المائية بالنسبة للأنهار المنحدرة من تركيا الى العراق وسوريا، اذ اخذت هذه المشكلة بالتفاقم، وتتحكم بها الاختلافات السياسية، وقد غذتها الأطراف الحدودية والدولية، هذا وكان نهري دجلة والفرات واقعين بالكامل داخل الإمبراطورية العثمانية حتى تقسيم أقاليم الأخير بموجب معاهدة سيفر سنة1920، اذ نصت على عقد اتفاقية بين الدول ذات الحدود الدولية المشتركة لضمان المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة .([[8]](#endnote-8))

حفل الجانب القانوني الدولي بين دول حوض نهر دجلة والفرات بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات بشان المياه وهي وفقا للترتيب الزمني : (معاهدة سفير1920،معاهدة انقرة1921،معاهدة الصلح-لوزان1923،معاهدة الصداقة 1926،معاهدة الصداقة بين العراق وتركيا1946،المفاوضات الثلاثية والثنائية بين العراق وتركيا وسوريا1956-1971،بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا1971،محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني 1980،بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني ين سوريا وتركيا 1987،اتفاق العراق وسوريا 1990،بروتوكول التعاون بين سوريا وتركيا 1993).([[9]](#endnote-9) ) ،تأتي أهميته هذه المعاهدات والاتفاقيات من انها جاءت كأول محاولات لحل مشكلة المياه الحدودية بين الأطراف المذكورة ، وتجاوز المشاكل الحدودي بين الدول.

وفق قواعد ومبادئ القانون الدولي يعد كل من العراق وسوريا نهري دجلة والفرات نهرين دوليين وتمثلت مطالبهما في المشاركة العادلة في مياههما ،بينما تنظر تركيا اليهما على انهما نهران تركيان ومياهما عابرة للحدود، ومن حقها ان تتصرف في كمية المياه التي ستمنح للدول خارج حدودها، وفسرت الأخير مبادئ القانون الدولي بما يتفق ووجهة نظرها ومصالحها بالتفريق بين الأنهار الدولية والانهار العابرة للحدود، واعتبار النهرين هما غير دوليان ، بينما رائ العراق ان النهرين دوليان ، هذا الامر انعكس على سياسة العراق الخارجية باعتبارها مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، وباعتماد الأخير على مياه مصادره بالكامل من خارج حدوده جعله يواجه خطر كبير في تحقيق الامن المائي.([[10]](#endnote-10))

وبناء على هذا الأساس فان تركيا لا تعترف بدولية نهري دجلة والفرات، وفي الوقت نفسه تعد المياه الجارية في حوضي دجلة والفرات هي مياه تركية لأنها تنبع من الأراضي التركية، وعليه فأنها غير ملزمة قانونا بإعطاء حصة ثابتة للدول ذات الحدود المشتركة معها ،وانها غير ملزمة بتطبيق القوانين الدولية .([[11]](#endnote-11))

كانت جميع المحاولات الخاصة بعقد المعاهدات والاتفاقيات بتقسيم المياه بين الدول ذات الحدود المشتركة سطحية ، لم تعطي للمسالة شمولية ودقة في حلها ، بالنظر منذ، البداية الى عدم اهتمام بريطانيا وفرنسا الجدي بمصالح العراق وسوريا اللذين يتفاوضان بالنيابة عنهما بقدر اهتمامها بمصالحها السياسية الخاصة في المنطقة ،وعدم جديتهم في حل هذه المسالة، بالمقابل فان الجانب التركي يعد نفسه غير ملزم بإيجاد حل نهائي لمشكلة المياه الحدودية باعتبارها تنبع من اراضيه ، واعتبرت جميع المعاهدات والاتفاقيات دافعت عن حق جميع الدول المتشاطئة في استخدام المياه الحدودية دون اعتبار لنظرية الحق الإقليمي المطلق .([[12]](#endnote-12))

هذا وتعد الحدود المشتركة بين العراق وتركيا من العوامل المؤثرة على امن واستقرار العراق، فان تركيا اليوم لا تختلف عن تركيا القديمة الطامعة في التوسع لتحقيق اطماعها في المنطقة ، فهي تسعى ومن تحكمها بمجرى نهري دجلة والفرات ، واستغلال تمرد الاكراد بين الحين والأخر لإيجاد نفوذ لها داخل العراق، لذلك تحاول تركيا التدخل في شؤون العراق الداخلية من خلال استخدام قضية حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وتعاونهم مع اكراد تركيا وتمردهم عليها. ([[13]](#endnote-13)) وإقامة اكثر من قاعدة عسكرية في مناطق شمال العراق بحجج وذرائع مختلفة، وبذلك اعتمدت تركيا الورقة المائية كإحدى الأدوات التي توظفها في سياستها اتجاه العراق.([[14]](#endnote-14) )

تلجا تركيا من خلال تحكمها بمياه نهري دجلة والفرات لتسويق الازمات الى الدول ذات الحدود المشتركة معها لدفعها للتوقيع على اتفاقيات حدودية امنية واسعة النطاق، وظهرت هنا النوايا واضحة في الاتفاق الذي عقد مع العراق عام 1984، ويعد هذا الاتفاق مخالف لقواعد القانون الدولي الخاص بحق الشعوب في تقرير المصير ،تضمن الاتفاق اهم هذه البنود: منح الحق لكل الدولتين في المطاردة الحثيثة للمقاتلين الكرد الى عمق يتراوح بين(5-10) كم داخل المنطقة الأمنية المشتركة على طول الحدود بين البلدين، واتباع العراق إجراءات امنية معينة يمنع تسلل الكرد العراقيين عبر الحدود للانضمام الى اكراد تركيا، والاتفاق على تبادل المعلومات الخاصة بضمان الامن والاستقرار في منطقة الحدود العراقية التركية المشتركة .([[15]](#endnote-15))

مما هياة الفرصة امام تركيا لتحقيق اكبر قدر من المكاسب على حساب العراق، واستمرار سعيها للحصول على نفوذ في مناطق شمال العراق، وان تكون قريبة من كل المتغيرات التي قد تحصل داخل المنطقة ،وانطلاقا من مصلحتها الاستراتيجية الهادفة الى عدم إقامة دولة كردية في شمال العراق تهدد امن حدودها، فضلا عن حصول تركيا على بعض المنافع الاقتصادية كالاستثمارات وشراء النفط بأسعار مناسبة لها .([[16]](#endnote-16))

وبهذا فان تركيا مستمرا باستثمار القضية الكردية ومشكلة الامن الحدودي التركي، والمطالب التركية القديمة المتجددة في احقيتها بإرجاع الأرض المسلوبة من حدودها الدولية وهي منطقة الموصل وتوابعها ،أي شمال العراق برمته.([[17]](#endnote-17))

**المبحث الثاني: انعكاسات السياسة المائية التركية على العراق والمستقبل**

في مشكلة المياه الحدودية الدولية تختلط السياسة بالاقتصاد ،ومهما بحثنا عن أسباب المشكلات الناجمة عن النزاع بهذا الشأن نجد العامل السياسي حاضرا ومؤثرا ،اذ ان المشهد المائي في المنطقة العربية وجوارها الجغرافي يتمثل في التناقض القائم بين الحدود السياسية للدول واتجاهات تدفق الموارد المائية ،ويكتسب هذا الاعتبار أهميته عموما لكون (40%) من سكان العالم يعتمدون على أنظمة نهري تشترك فيها دولتان او اكثر ، ذات طبيعة حدودية دولية مثل نهري دجلة والفرات .([[18]](#endnote-18))

هذا وان مشكلة المياه الحدودية في المنطقة العربية من اكثر المسائل اثارة للجدل والاختلاف، فالى جانب انها مسالة اقتصادية واجتماعية وقانونية، فهي مسالة امنية استراتيجية للحدود الدولية ،كونها تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها، اذ تتمحور المشكلة حول الجدلية القائمة على حدود الموارد المائية المشتركة، فضلا عن ازدياد الحاجة الى الماء في العراق ،فان الدور السياسي الاستراتيجي الاقتصادي للمياه سيزداد خلال العقود المقبلة على المستوى العالم.([[19]](#endnote-19))

ان وقوع منابع نهري دجلة والفرات في الأراضي التركية، منح تركيا موقعا متميزا وقوة استراتيجية مهمة فيما يتعلق باستخدام مياه النهرين في مشاريعها الاروائية والكهرومائية ، الامر الذي يدعم من مركز تركي على مستوى الحدود، وذلك لتحكمها بمنابع حوضي النهرين.([[20]](#endnote-20)) وسنشير بعرض موجز لاهم المشاريع المائية التركية المقامة على نهرين دجلة والفرات ،وما استنزفته هذه المشاريع من كميات هائلة من مياه النهرين ، وهي كالتالي:

**أولا:المشاريع المائية التركية المنفذة على نهر الفرات :**

1. مشروع سد وخزان كيبان: بدأت تركيا بالدراسة الأولية لأول مشروع مائي لها عرف بمشروع سد وخزان كبيان سنة 1936، وأعلنت مناقصة انشائه سنة 1965، وانتهت من تنفيذه عام 1974، يقع على الامدادات الشمالية لنهر الفرات شرقي تركيا ، نهاية التقاء فرعي الفرات بعشرة كيلو مترات عند قرية كيبا، تبلغ سعة المشروع(30,6) مليار م3 ، لا يستخدم هذا السد لأغراض الزراعة لأنه يقع في وادي عميق جدا، ولكنه يؤمن المياه بصورة مستمرة لسد قره قريا الذي يقع بعده.([[21]](#endnote-21))
2. مشروع سد محطة قره قريا : يعد ثاني اكبر المشاريع من حيث الضخامة الذي نفذتها تركيا على نهر الفرات سنة 1986، يضم المشروع سد ومحطة كهرومائية ، وتضم الأخير ست مجموعات توليد سعة كل منها (1800) ميكا واط سنوي، فضلا عن ذلك تستوعب بحيرته (9,5) مليار م3 من المياه.([[22]](#endnote-22))
3. مشروع الفرات الأسفل: ويتألف من سد وخزان اتاتورك الذي تم إنجازه سنة 1992، وتستخدم مياهه لإرواء الأراضي الزراعية ،ويشمل تسعة عشر مجمعا كهرومائيا، ويبلغ طولة (166م)، فضلا عن نفق اورفه، ويعد من المشاريع التكميلية لمشروع سد وخزان كيبان، انجز سنة 1992 مساحته تقدر ب(1410,35) الف هكتار ،استثمر هذا المشروع لإنتاج الطاقة الكهرومائية ،واستعمالات الري.([[23]](#endnote-23))
4. مشروع الفرات الحدودي: وهو مشروع يتألف من سدين أساسيين ،هما سد بيرجك وسد قرة قامش الذي انجزا علم 1999 لإنتاج الطاقة الكهربائية.([[24]](#endnote-24))
5. مشروع جنوب شرق الاناضول : يعد من اكبر المشاريع للتنمية الاقتصادية في تركيا ، وظهرت فكرت انشائه منذ سنة 1923،لكن بعد دراسة طويلة ومراحل تنفيذ تم إنجازه سنة 2005، وهذا ويعد من اهم مشاريع تركيا الإنمائية التي تلعب دورا سياسا واقتصاديا في منطقة الشرق الأوسط، كونه مشروع متكامل ينقسم الى(13) مشروع منها (7) في حوض الفرات و(6) في حوض دجلة ،ويشتمل كل مشروع من هذه المشاريع على سد او سدين الى جانب العديد من المنشآت وقنوات الري، وان الغاية من انشاء هذا المشروع من قبل تركيا هو لتحقيق اهداف اقتصادية، فضلا عن السيطرة على مياه نهري دجلة والفرات من خلال سلسلة السدود التي أنشئتها خلال المشروع، والتحكم في كميات الماء التي يمكن تصريفها الى الجزء الأسفل من النهرين .([[25]](#endnote-25))

**ثانيا: المشاريع المائية التركية المنفذة على نهر دجلة :**

1. مشروع دجلة-كر الكيزي: يضم هذا المشروع سد كر الكيزي ودجلة- قرال قيزي ومحطتهما الكهرومائيتين، يهدف الى انتاج (260) كليو واط \ساعة سنويا.( [[26]](#endnote-26))
2. مشروع اليسو: يعد ثاني اكبر السدود المائية في تركيا من حيث السعة التخزينية ، ورابع اكبر محطة توليد للطاقة الكهرومائية ،وهومن السدود الاملائية الركامية،أقيم على بعد (50) كم من الحدود العراقية –التركية بطول (138)مترا وعرض(1820)مترا،ووضع حجر الأساس له عام 2006، وافتتح في شهر شباط من سنة 2018، وبدات عمليات ملئه في بداية شهر حزيران من السنه نفسها، عكس المشروع اثار خطيرة على العراق تمثلت بتدهور الأراضي الزراعية وتناقض مساحاتها المزروعة بمقدار (696000) هكتار فقط من هذا السد، وتلوث المياه الجارية في نهر دجلة لزيادة الاملاح والنترات والمواد السامة وتناقص الاوكسجين للمياه المنصرفة منها .([[27]](#endnote-27))
3. مشروع جررة: يعد هذا المشروع اخر المشاريع المنجزة على حوض دجلة، يقع جنوب سد اليسو ،بالقرب من الحدود العراقية ، يهدف الى توليد(1,208)مليون كيلو واط\ساعة سنويا من الطاقة الكهرومائية،وارواء أراضي زراعية تقدر مساحاتها ب(121) الف هكتار ،ومنها (89) الف هكتار تنمو على جانبي نهر دجلة في سهول الجزرة نصيبين،و(32) الف هكتار على الجهة اليسرى من دجلة في سهول الجرزة – سيلوبي.([[28]](#endnote-28))

**الرؤية التركية لمشكلة المياه والمستقبل**

نظرت تركيا الى المياه انها محور التنمية الإقليمية والاقتصادية ولذلك لافتقارها للموارد الطبيعية الأخرى، لاسيما الثروة المعدنية ، لذلك حاولت دعم اقتصادها ، ومما لاشك فيه ان التحكم في مصادر المياه يعد رصيدا استراتيجيا مهما للدولة ذات الحدود المشتركة وعنصر امن من عناصر قوتها، ولعل من اهم أهدافها الاقتصادية هي تنمية منطقة جنوب شرق الاناضول بالعمل على استغلال الموارد المائية المتوفرة في تلك المنطقة على حساب الدول الحدودية لها، وان تكون تركيا سلة الغذاء في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن انتاج الطاقة الكهربائية وتصديرها .([[29]](#endnote-29))

تسعى تركيا من خلال سياستها المائية تحقيق اهداف سياسية عدة في مقدمتها خلق تنمية بشرية وصناعية وزراعية لأحياء المنطقة الفقيرة تاريخيا في جنوب شرق الاناضول ، واستخدام المياه كورقة ضغط على دول الجوار الحدودية بمقايضته بالنفط ومصادر الطاقة الأخرى ، وبهذا فهي تسعى الى النفط العربي مقابل الماء، هذا واستخدمت تركيا المياه للمساومة في حل مشكلة الكرد في شمال العراق ، بما يمنع من قيام كيان ساسي كردي في شمال العراق يزيد من مشكلات تركيا مع اكرادها ، اذ ان الواقع يؤشر ان هناك توظيفا سياسيا من جانب تركيا لمشاريعها الاروائية في منطقة شرق وجنوب تركيا بهدف التأثير على الساكنة الكرد والقرى المتجمعة في هذه المناطق الجبلية ومنع إقامة تجمعات سكانية لسهولة السيطرة عليها ،فضلا عن ذلك لإجبار العراق لاستجابة تركيا تجاه المطالبة بالموصل وكركوك.([[30]](#endnote-30))

تحاول تركيا ربط سياستها المائية بقضية السلام في المنطقة العربية، وخاصة بعد التقارب التركي – الإسرائيلي في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، اذ إرادة من ذلك الضغط على العراق وسوريا من اجل قبول الكيان الصهيوني ، والتعاون معه، وهكذا تتحول قضية المياه من قضية اقتصادية الى قضية سياسية.([[31]](#endnote-31))

تهدف تركيا من انشاء المشاريع المائية على حوضي دجلة والفرات الى تجاوز حدودها الوطنية ليمتد تأثيرها وتشابكاتها الإقليمية الى دول الجوار المرتبط بحدود جغرافية معها ، اذ تعتقد ان قيامها بتزويد بعض الد ول العربية ،ولاسيما الخليجية بالمياه سوف يمكنها من بسط نفوذها على هذه البلدان، ومن هذا المنطلق بدأت تركيا توظيف مشروعاتها المائية بغية تعزيز مكانتها الإقليمية في الشرق الأوسط، ومن ثم تعزيز دورها بوصفها الجسر الذي يربط بين الشرق والغرب.([[32]](#endnote-32))

**الرؤية العراقية لمشكلة المياه والمستقبل**

ان قيام تركيا بأنشاء العديد من المشاريع الاروائية لتطوير المساحات المزروعة بالاعتماد على مياه نهري دجلة والفرات أدى الى انخفاض وارد المياه العراق من النهرين، وخير مثال على ذلك ان وارد العراق من مياه نهر الفرات سنة 2010 كان بحدود(11,8) مليار م3، وانخفض الى (9,5) مليارم3 في سنة 2020، الامر الذي يشير الى مدى التأثير الكبير على الكميات الواردة من مياه النهرين الى العراق ولاسيما أوقات الجفاف ، مما له انعكاسات اجتماعية على المراكز الحضرية بسبب هجرة المزارعين ،نتيجة عدم إقامة زراعة مروية منتظمة لكافة المواسم ، وبالتالي تدهور الزارعة والمراعي الطبيعية ، وتأثر الاهوار بصورة سلبية لان انعاش الاهوار يحتاج الى كميات كبيرة من الماء ، فضلا عن تعرضها الى خطر الاندثار، اذ تعد الاهوار العراقية من المعالم التراثية الشعبية المهمة في العراق، واحتوائها ثروة حيوانية كبيرة. ([[33]](#endnote-33))

فضلا عن ذلك تبين في السنوات اللاحقة ان لهذه المشاريع تأثيرات بيئية واقتصادية على دول المصب، وتمثلت بانخفاض كبير في معدل تصريف المياه وتردي نوعيتها ، وزيادة نسبة التلوث بالأملاح المذابة والملوثات العضوية والكيماوية لمخلفات الأنشطة الاجتماعية والصناعية على امتداد حوض النهرين خارج العراق . ([[34]](#endnote-34))

ان السياسة المائية التركية المتبعة مع العراق حرمت العديد من سكان العراق من مياه الشرب النقية خاصة الموجودين على ضفاف نهري دجلة والفرات ،فضلا عن مشاكل الصرف الصحي ، اذ بلغت نسبة التلوث (1800) ملغم/ لتر ، بينما المعدل العالمي (800) ملغم / لتر ، نتيجة ذلك ظهر الكثير من الامراض الوبائية بين سكان الحوض، فضلا عن ذلك انتشار ظاهرة التصحر والجفاف وشحة المياه . ([[35]](#endnote-35))

انخفاض سعة الخزانات والسدود العراقية، والنقص الكبير في توليد الطاقة الكهربائية ، بسبب تتحكم تركيا ب(56%) من واردات نهر دجلة ، و(87,81%) من واردات نهر الفرات، في حين اكد العراق ان جميع المشاريع التركية المنشأة على نهري دجلة والفرات لم تتم بموافقته والتشاور معه. ([[36]](#endnote-36))

نتيجة ذلك تركت السياسية المائية التركية اثار سلبية متعددة على العراق تنذر بأزمات مستقبلية تهدد امن المياه في العراق.

اثارت مشاريع المياه التي أنشائها تركيا على نهري دجلة والفرات مخاوف العراق وقلقه المتزايد من ان يؤثر بناء تلك السدود على معدل المياه الواردة الى البلاد ،لذلك العراق الى رؤية ان نهري دجلة والفرات نهران دوليان على وفق القوانين الدولية ، وعليه يترتب ان تكون السيادة على مياه النهرين مشتركة بين العراق وتركيا ، فضلا عن تمسك العراق بحقوقه المكتسبة في النهرين، ويدعو تركيا الى الاعتراف بهذه الحقوق ،وكذلك اهتم العراق بمفهوم الاستخدام الأمثل والتنمية الشاملة للمياه بهدف ضمان استثمارها.([[37]](#endnote-37))

قام العراق بحملات دبلوماسية واسعة على نطاق دولي لشرح ابعاد وتأثير السدود المائية التركية على واقع الموارد المائية العراقية ،اذ اجرى سلسلة من الاتصالات مع اطراف اوربية لبحث ابعاد هذه المشاريع ،فضلا عن ذلك أوضح العراق انه لا يعترض على مسالة التنمية في منطقة جنوب شرق الاناضول التي تزعم الى انشائها تركيا، لكن ذلك لا ينبغي ان يكون على حساب حقوقنا التاريخية واستعمالاته القائمة وبما ينعكس سلبا على حياة المواطنين العراقيين، وان على الحكومة التركية ان تعلم الدول المتشاطئة قبل البدء بأنشاء مشروعاتها المائية ، اذ ان العراق لم يستلم أي معلومات من الجانب التركي بهذا الشأن. ([[38]](#endnote-38) )

انفتحت تركيا بعد عام 2003 على العراق اقتصاديا من خلال خطوط السكك والمطارات وانابيب الغاز ،وتصدير الكثير من السلع التركية الى العراق ،فضلا عن فتح اكثر من (700) شركة تركيا عاملة في العراق ، وفي ضوء ذلك تم توقيع اتفاقية سلام واستقرار في المنطقة ، اذ عقدة اجتماعا وزاريا في عام 2007 بمدينة انطاليا بين العراق وتركيا وسوريا تم فيه المناقشة حول اتفاق يرضي الأطراف جميعها من اجل تعاون مشترك في استثمار مياه نهري دجلة والفرات لصالح الدول ذات الحدود المشتركة ،وعقد اجتماعا في دمشق لوزراء الري في العراق وتركيا وسوريا عام 2008، الهدف منه تثبيت الحصص المائية للبلدان الأخيرة ، وتم التوصل الى اتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية للعمل من اجل الوصول الى اتفاق بهذا الشأن.([[39]](#endnote-39))

هذا ووقع العراق مذكرة تفاهم مع تركيا في مسالة الحدود المائية في 25\12\2018، وأجريت عليها مجموعة من التعديلات قبل تنفيذها، فضلا عن ذلك قامت وزارة الموارد المائية العراقية مع نظيرتها التركية سلسلة من اللقاءات من العام نفسه بالشأن ذاته ،وركزت على تأجيل ملئ سد اليسو الى شهر حزيران 2018بدلا من شهر اذار، وزيادة كميات المياه المطلقة الى العراق في تنفيذ ملئ السد الأخير الى (90م3) في الثانية بدلا من (60م3) في الثانية، وخلال شهر أيار من سنة2018 عقدت اللجنة الاقتصادية العراقية التركية المشتركة اجتماعات الدورة (18)، اتفق خلالها الطرفان على التأكيد أهمية النظر في حصة العراق من المياه.([[40]](#endnote-40))

من خلال ما تقدم في المبحثين السابقين تبين ان مشكلة الحدود المائية المشتركة في الوقت الراهن من اهم القضايا العالقة بين العراق وتركيا، اذ تلعب دورا محوريا في العلاقات بين الاخيران ،وسبب ذلك هو ان موقع تركيا الأعلى للنهرين أتاح لها مزايا استراتيجية مكنتها من التحكم بشكل تام بتدفق مياه النهرين، مما سبب قلق كبير كل من العراق وسوريا، خاصة وان الموقف التركي تمثل بالرفض من اقتسام الحصص المائية في نهرين دجلة والفرات بين الدول المتشاطئة بالتساوي، لذلك تتعامل تركيا مع المياه من حسابات سياسية استراتيجية، وليست فنية في ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد المائية عالميا واقليما ،لذلك يمكن القول عدم الوصل الى اتفاقية تذكر بين البلدين حول اقتسام المياه .

**المبحث الثالث: الحلول والمعالجات لمشكلة المياه الحدودية بين العراق - تركيا**

في ضوء الحلول والمعالجات لمشكلة المياه الحدودية بين العراق وتركيا نوضح دور الحكومة العراقية الحالي في زيادة نسبة المياه الواردة من تركيا الى العراق ، اذ عملت على انشاء مشروع طريق التنمية الذي يعد من المشاريع الاستراتيجية المهمة التي ستنجح بالنهوض بالاقتصاد العراقي ، ويسهم في حل العديد من المشاكل الاقتصادية ،وتقليل الاعتماد على النفط في رفد موازنة الدولة، وسيساهم في حل جزء كبير من مشكلة المياه في العراق، يمتد هذا المشروع من شمال العراق الى جنوبه ،ا ذ يربط الفاو الكبير على الخليج بتركيا من خلال شبكات السكك الحديد والطرقات ، من شانه ان يشكل رابطا جديد بين اسيا واوروبا ، وحسب ما خطط له من قبل الحكومة العراقية فان المشروع سيبدأ رسميا في العام المقبل ويمتد على ثلاث مراحل حتى عام 2050،ومن المخطط ان تنتهي المرحلة الأولى بحلول عام 2028، على ان تنتهي المرحلة الثانية بعدها بعشر سنوات وصولا الى المرحلة النهائية .([[41]](#endnote-41)) اذ رحب رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان برئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في اذار الماضي من سنة 2023، وقال بشان طريق التنمية :( عزم العمل معا لإنجاز المشروع الرامي الى بناء ممر نقل بري وسكة حديد يمتد من البصرة الى الحدود التركية ). ([[42]](#endnote-42))

هذا وأجرت وزارة النقل العراقية مباحثات مع نظيرتها التركية بشان طريق التنمية، اذ ان وفد عراقيا فنيا من الوزارة برئاسة مدير عام الشركة العامة للسكك الحديد يونس الكعبي ،يرافقه ممثل الشركة الإيطالية الاستشارية زارا انقرة ،واجرى مباحثات مهمة وموسعة مع مسؤولي النقل التركي بشان مشروع طريق التنمية واهميته الاقتصادية للعراق وتركيا ودول المنطقة والعالم، بالمقابل اكد مدير دائرة سكك الحديد التركي حسن بيزوك اثناء لقاءه بالوفد العراقي ان حكومته تولي أهمية كبيرة لمشروع طريق التنمية .([[43]](#endnote-43))

وصل وزير الخارجية التركي هاكان فيدان الى بغداد يوم 22/اب/2023 في زيارة رسمية استقبله رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني ، اذ بحثا الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل توطيد التعاون المتبادل على مختلف المستويات ، وجرى التأكيد من قبل العراق على طرح ملفات التعاون وحسن الجوار ،فضلا عن المزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري، وأشار السوداني الى ان الامن والاستقرار هو من أولويات الحكومة العراقية ،وانها لن تسمح لأي جهة او تنظيم تحت أي مسمى ان يعبث بالأمن او استخدام الأراضي العراقية منطلقا للاعتداء على دول الجوار، وثمن السوداني المبادرة التركية بزيادة الاطلاقات المائية لنهر دجلة ،اذ بلغت (500)م3 بالثانية ، ودعا الى تعزيز إيرادات نهر الفرات ، هذا وكان لزيارة فيدان للعراق لتشديد جميع الأطراف على أهمية احترام السيادة الوطنية للبلدين، ومنع أي اعتداءات مستقبلا والتعاون لخلق بيئة امنة ومستقرة على الحدود بين البلدين.([[44]](#endnote-44))

وفي اثناء ذلك اكد رئيس الجمهورية العراقية عبد اللطيف جمال رشيد أهمية الوصول الى تفاهم بين البلدين بشان الحصول على حصة عادلة وكافية من المياه تغطي احتياجات البلد ،ومن جانب اخر اكد وزير الخارجية فؤاد حسين لتشكيل لجنة مشتركة دائمة بشان المياه .([[45]](#endnote-45))

من اجل ذلك قامت الحكومة العراقية بتشكيل اللجنة العراقية التركية المشتركة على تعزيز الاستثمار وزياد حجم التبادل التجاري بين البلدين، اذ التقى رئيس الجمهورية العراقية عبد اللطيف جمال رشيد بوزير الخارجية التركي عمر بولات في 30/اب/2023،اكد على بحث العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا ،وسبل توسعة الشراكة الاقتصادية، وتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية والتعاون في مختلف المجالات، بالمقابل نقل بولات رغبة الحكومة التركية في دعم مشروع طريق التنمية الذي يعد مسارا مهما للتجارة العالمية، فضلا عن الاتفاق على تفعيل اللجان المشتركة والاتفاقيات الموقعة بينهما، وزيادة حجم التبادل التجاري، وعزم تركيا على رفع العلاقات بين البلدين الى اعلى مستوى في مختلف المجالات وعلى راسها التجارة والاستثمار والمقاولات، هذا وان الشركات التركية المسجلة في العراق هي الأعلى بين الدول .([[46]](#endnote-46))

اجتمع رئيس الجمهورية العراقية عبد اللطيف جمال رشيد بالمبعوث التركي لشؤون المياه فيصل اوغلو يرافقه وفد يضم خبراء ومستشارين في مجال المياه والسدود والري والزراعة ،اذ تطرق رئيس الجمهورية العراقية الى مشكلة المياه الحدودية المتعلقة بين البلدين، وشدد على التعاون المشترك في ملف المياه والعمل على تحديث والاتفاقيات المشتركة بهذا الصدد، ودعا الى أهمية تزويد العراق بالخطة التشغيلية لمياه النهرين، وبيان الحد الأدنى من اطلاقات المياه التي تصل الى حوضي دجلة والفرات، واشارة ان الحكومة تعمل بشكل مكثف من اجل تطوير وتحسين الإدارة المائية في عموم البلاد .([[47]](#endnote-47))

خرج الاجتماع بالاتفاق على تقديم مجموعة مقترحات تتضمن مواجهة الازمة المائية لغرض مناقشتها والاتفاق بشأنها والوصول الى نتيجة نهائية قابلة للتنفيذ في ما يخص الحصص المائية، فضلا عن ذلك اكد فيصل اوغلو ان بلاده تتطلع الى التعاون الجدي في ملف المياه للوصل الى تفاهمات إيجابية تخدم المصالح العليا للبلدين الجارين، وقدم اوغلو تقريرا مفصلا للأعمال والمشاريع التي يمكن للحكومة التركية القيام بها في مجال التعاون مع العراق بموضوع ازمة المياه والتصحر وتطوير الإدارة المائية وطرق الري .([[48]](#endnote-48))

**الحلول والمعالجات**

1. تكيف التعاون الدبلوماسي بين الدولتين العراق وتركيا ، لوضع حلول مناسبة للطرفين وذلك بتحديد الحصص المائية بكل دولة يمر بها النهرين حسب المعايير الدولية التي تضمن عدم الحاق الضرر باقتصاد احدى الدولتين.
2. تشجيع ودعم المنظمات والجمعيات الدولية والمحلية المناهضة لأفكار تركيا بأنشاء سدود اوخزنات على حدود نهرين دجلة والفرات، والتأثير على تركيا إقليميا ودوليا من اجل اقتسام المياه وتثبيت حقوق العراق التاريخية في النهرين.
3. على السياسة الخارجية العراقية ان ترفع شكوى الى الأمم المتحدة والجهات الدولية ، اذ لم تلتزم تركيا بقانون الأنهار الدولية ، والتنسيق مع سوريا من اجل رسم استراتيجية مشتركة ، والضغط على تركيا بشان تقسيم المياه ، وتوقيع معاهدة تعطيها حصصا ثابتة وعادلة من مياه النهرين .
4. تنفيذ مشاريع بأنشاء السدود والخزانات على نهرين دجلة والفرات داخل الحدود العراقية من اجل تنظيم جريان الماء والاستفادة منة أوقات الازمات، فضلا عن ذلك يمكن تغذية الاهوار بالماء لخزنة والاستفادة منه في وقت لاحق.
5. حقق حزب العمال الكردستاني في نقل الصراع بشان المسالة الكردية في تركيا الى صراع إقليمي ، اذ تورطت به معظم الدول ذات الحدود المشتركة مع تركيا ،لذلك أصبحت قضية الاكراد ورقة ضغط ،ويمكن للعراق استخدامها لضغط على تركيا مقابل زيادة الحصص المائية المنسابة الى العراق .
6. يجب ان تكون هناك إرادة حقيقية لدى صانع القرار العراقي والمعني بهذه المشكلة لطرح الأمور ومناقشتها مع الجانب التركي ، مع إمكانية الضغط على تركيا بالورقة الاقتصادية المتمثلة بأنبوب النفط العراقي عبر تركيا الى ميناء جيهان التركي، اذ تزود الأخير من خلاله بالنفط ،اذ ما لاحظنا ان تركيا لا تمتلك مصادر للطاقة سوى الطاقة الكهرومائية .
7. لابد من وضع خطط استراتيجية لدرء خطر ندرة المياه ،ولاسيما ان التنبؤات المستقبلية تشير الى ان معظم الدول العربية ومنها العراق سيصبح تحت خط الفقر المائي ،مما يزيد من احتمالية نشوب حرب حدودية او نزعات سياسة على الحدود المائية المشتركة في المستقبل القريب ،فلابد من وزارة الموارد المائية ترشيد استهلاك الماء من قبل المواطن العراقي بصورة عامة ،والفلاح بصورة خاصة، بعدم التبذير به ،والاستخدام الأمثل له ، وانشاء القنوات المائية المبطنة بالإسمنت ،وكري الجداول والانهار الفرعية ، واتباع أساليب الحديثة في الزراعة .
8. ان تفاقم مشكلة المياه الحدودية بين العراق وتركيا سيؤدي الى تداعيات خطيرة تهدد امن العراق ،الا ان الحلول المناسبة لمواجهة هذه المشكلة ليست امنية فقط ، وانما تعتمد على الجهود السياسة والدبلوماسية لكلا البلدين ،وبخاصة العراق الذي يحتاج الى نظرة واقعية، لهذا فان المشكلة ترتكز على حقيقة ان تركيا هي دولة المنبع والطرف الأقوى في المشكلة، مع عدم اغفال تذكير تركيا بالمصالح المشتركة بين البلدين باستمرار وان تامين تلك المصالح يعتمد على استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في العراق، لذلك ينبغي على الأخير صياغة رؤية شاملة لإدارة التفاوض المائي مع تركيا .
9. يمكن استخدام المياه في تعزيز التعاون بين الدول ذات الحدود المائية المشتركة ، لتطوير العلاقات فيما بينهم ،اذ يتحول نهري دجلة والفرات الى أداة ربط وعامل مساعد في التقارب السياسي والاقتصادي بين العراق وتركيا ، وبهذا فان الجانب الاقتصادي يبقى هو المؤثر في العلاقة مع تركيا ، اذ يبقى النفط والتبادل التجاري والاستثمار هو الأساس في دعم موقف العراق مع الجانب التركي لحفاظ على حصص مائية ثابتة .

**الخاتمة :**

من خلال ما تقدم في متن البحث تبين ان مشكلة المياه الحدودية بين العراق وتركيا واحدة من أهم المشكلات التي تواجه العراق ، كونها تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة ، فألى جانب أنها مسألة اقتصادية واجتماعية وقانونية، فهي مسألة أمنية واستراتيجية للحدود الدولية ،اذ تتمحور المشكلة حول الجدلية القائمة على حدود الموارد المائية المشتركة ،فأن الدور السياسي الاستراتيجي الاقتصادي للمياه اخذ بالتزايد على مستوى العالم.

أن السياسة المائية الحدودية التي اتبعتها تركيا أتجاه العراق أدت الى تفاقم المشكلة بين الدولتين، لذلك يعاني العراق من تحديات إقليمية لأمنه الحدودي، بسبب الحدود الجغرافية لأنهاره المشتركة مع دول الجوار، اذ تشكل تركيا التحدي الأكبر لحدود العراق, كون معظم مياه نهرين دجلة والفرات تأتي منها .

لازال العراق يعاني من تداعيات خطيرة في الموقف المائي خاصة مع تركيا ، لان قرارات وسياسة الأخير تهدد بحرمان العراق من تنمية حقيقية في الثروة المائية ، هذه الأمور جعلت من الحراك السياسي الإقليمي يبدو وكانه عاجز في السيطرة على الأوضاع الأمنية، فمن المخاطر التي تهدد الامن الإقليمي المشترك بين البلدين هي مشكلة تقاسم حصص مياه نهرين دجلة والفرات بشكل عادل.

تجاهلت تركيا القوانين الدولية بشأن نهرين دجلة والفرات ، فأنها لا تعترف بدولية الأخيران ، وفي الوقت نفسه تنظر اليهما بأنهما نهران تركيان ومياهما عابرة للحدود, ومن حقها ان تتصرف في كمية المياه التي ستمنح للدول خارج حدودها، اذ تبنت تركيا سياسة بناء السدود المائية على نهرين دجلة والفرات ،لأسباب سياسية واقتصادية ودولية ،اثرت بشكل سلبي على العراق.

في ضوء الحلول والمعالجات التي توصل اليه البحث يمكن استخدام المياه في تعزيز التعاون بين الدول ذات الحدود المشتركة لتطوير العلاقات فيما ما بينهم ،اذ تتحول المشكلة الحدودية بين البلدين الى أداة ربط وعامل مساعد على التقارب السياسي والاقتصادي بين الاخيران ، وتأكيدا على هذا الدور لاحظنا الجهود الحثيثة من قبل رئيس الجمهورية العراقية عبد اللطيف جمال رشيد ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في مواجهة هذه المشكلة والعمل على حلها من خلال تذكير تركيا بالمصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين المتمثلة لفتح العراق مشروع طريق التنمية الذي يربط الخليج بتركيا وربطها بملفات المياه لزيادة حصة العراق المائية .

**المصادر**

1. - ممدوح سالم، المشهد في المشرق العربي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد(52)،القاهرة،2011،ص93. [↑](#endnote-ref-1)
2. قاسم عبد علي عذيب ،التحديات الجيوبولتيكية للأمن المائي العراقي دراسة في الجغرافية السياسية ،مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ،عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الثالث، 2019،ص247-253. [↑](#endnote-ref-2)
3. - محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، الامن المائي العراق دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية ،وزارة الثقافة العامة،بغداد،ط1،2008،ص10. [↑](#endnote-ref-3)
4. - سندس سرحان احمد، السياسة المائية التركية تجاه العراق، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العدد(35)،بغداد،2021،ص1-2. [↑](#endnote-ref-4)
5. - صبحي فاروق صبحي، سياسة تركيا املائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية ،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(4)، العدد(3)،2015،ص204-205. [↑](#endnote-ref-5)
6. - عز الدين علي الخيرو، الفرات والقانون الدولي،بغداد،1996،ص2. [↑](#endnote-ref-6)
7. -صاحب الربيعي، ازمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقض بين المياه والتصحر، دار الحصاد للطباعة والنشر،دمشق،1999،ص35-45. [↑](#endnote-ref-7)
8. - مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، دار الحرية للطباعة،بغداد،1976،ص4. [↑](#endnote-ref-8)
9. - للمزيد ينظر: حامد عبيد حداد، المشاريع المائية التركية في حوض دجلة والفرات الأهداف والنوايا ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد(18)،العدد(65)،ص267-268. [↑](#endnote-ref-9)
10. -سيلمان عبد الله اسماعيل ،السياسية المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،السليمانية،2004،ص76-78. [↑](#endnote-ref-10)
11. -صبيح بشير عذاب جبر الشمري، اثر المتغير الأوربي في سياسة تركيا الخارجية تجاه الوطن العربي1954-2002،رسالة ماجستير ،غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية،2003،ص160-161. [↑](#endnote-ref-11)
12. -عز الدين الخيرو،ا لفرات في ظل قواعد القانون الدولي، دار الخليل للطباعة ،القاهرة، 1975،ص98. [↑](#endnote-ref-12)
13. - منى حسين عبيد، العلاقات العراقية-التركية واثرها في استقرار العراق، مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد، العدد(60)،2018،ص109. [↑](#endnote-ref-13)
14. - مجموعة باحثين ،قبل ان يدركنا الظمأ (ازمة المياه في العراق من سياسة الدولة الى سياسة الارض)،ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،المعارف للمطبوعات،2023، بغداد، ص25-30. [↑](#endnote-ref-14)
15. -احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية انموذج العلاقات العراقية التركية، مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد(39)،2002،ص9. [↑](#endnote-ref-15)
16. -جلال عبد الله معوض، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1998،ص212-213 ؛ مجموعة باحثين ،المصدر السابق ،ص27-35. [↑](#endnote-ref-16)
17. - المصدر نفسه ، ص213. [↑](#endnote-ref-17)
18. - عبد الملك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة ،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1997،ص17-19. [↑](#endnote-ref-18)
19. - المصدر نفسه ، ص23. [↑](#endnote-ref-19)
20. -سوسن صبيح حمدان ،اثر المياه في العلاقات العراقية ودول الجوار الجغرافي،مجلة كلية الآداب ،جامعة بغداد،العدد(68)،2005،ص537. [↑](#endnote-ref-20)
21. - جعفر طالب احمد ،حنان مجيد علي، السياسات المائية لدول الجوار وانعكاساتها على الازمة المائية العراقية(دراسة اقتصادية)،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد(18)،2015،ص54. [↑](#endnote-ref-21)
22. - المصدر نفسه ، ص54-56. [↑](#endnote-ref-22)
23. -علي غالب عبد الخالق، المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر ، مجلة الباحث العربي ،مركز الدراسات العربية ، لندن،العدد(24)،1990، بيروت، 2000،ص13. [↑](#endnote-ref-23)
24. - المصدر نفسه ، ص13-14. [↑](#endnote-ref-24)
25. - صاحب الربيعي ، ازمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقض بين المياه والتصحر ،ط1،دمشق،2000،ص243-244. [↑](#endnote-ref-25)
26. - حسين عبد المجيد حميد،سد اليسو التركي واثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق، مجلة ديالى، كلية التربية الأساسية، العدد(68)،2015،ص68-86. [↑](#endnote-ref-26)
27. - حسين عبد المجيد حميد ،المصدر السابق، ص 70-73. [↑](#endnote-ref-27)
28. -أسامة السعيدي، الانعكاسات المستقبلية على انشاء سد اليسو التركي ، مجلة الملتقى، مؤسسة افاق للدراسات والأبحاث العراقية، العدد(15)،2009،ص77. [↑](#endnote-ref-28)
29. - رواء زكي يونس الطويل ، مخاطر الامن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الحادي والعشرين،ط1،دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،2013،ص72. [↑](#endnote-ref-29)
30. - حسين وحيد عزيز، ورفل حسين نجم ، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم الإنسانية،العدد(23)،2015،ص583-584. [↑](#endnote-ref-30)
31. -خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية،بيروت ،2016،ص77. [↑](#endnote-ref-31)
32. - احمد جاسم إبراهيم الشمري ، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي (سوريا-العراق)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد(10)،العدد(2)،2020 ص50. [↑](#endnote-ref-32)
33. - احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ،2010،ص102. [↑](#endnote-ref-33)
34. - شهاب محسن عباس الاميري، العراق والاستراتيجية المائية ،مطبعة ايلاف،بغداد،2012، ص37. [↑](#endnote-ref-34)
35. - احمد عمر الراوي ، مستقبل الزراعة في العراق في ظل متغير المياه مطلع القرن القادم ، المجلة العربية لإدارة مياه الري ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، العدد(2)،2000،ص22. [↑](#endnote-ref-35)
36. - رمزي سلامة ، مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية ،منشئات المعارف، الاسكندرية ،2001،ص92-93. [↑](#endnote-ref-36)
37. -سيلمان عبد الله إسماعيل، السياسة المائية لدول حوض دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،السلمانية،2004،ص174. [↑](#endnote-ref-37)
38. - احمد شارع ابراهيم، مشكلة مياه العراق مع دول الجوار(تركيا-ايران-سوريا) دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)،معهد البحوث والدراسات العربية-قسم البحوث والدراسات الجغرافية، جامعة النيل العربية،القاهرة،2012،ص75-90. [↑](#endnote-ref-38)
39. - فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2014،ص91-95. [↑](#endnote-ref-39)
40. -ياسر المختار ، التكييف القانوني لنهري دجلة والفرات ، مركز الدراسات القانونية ،جامعة كربلاء، نشرة قانونية دولية، العدد(4)،2018،ص7-10. [↑](#endnote-ref-40)
41. - صحيفة الزمان، بغداد ، السنة (26)، العدد(7666)،26/اب/2023. [↑](#endnote-ref-41)
42. -نقل عن: المصدر نفسه، العدد(7669) ، 29/اب/2023 . [↑](#endnote-ref-42)
43. -صحيفة الزمان، بغداد، السنة (26)،العدد(7663)، 22/اب/2023. [↑](#endnote-ref-43)
44. -صحيفة الزمان، بغداد، السنة (26)،العدد (7665)،24/اب/2023. [↑](#endnote-ref-44)
45. - صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ،السنة (46) ، العدد(16340)، 24/اب/2023؛ المصدر نفسه ، العدد(7669) ،29/اب/2023. [↑](#endnote-ref-45)
46. - صحيفة الزمان، بغداد ،السنة (26)، العدد(7670) ، 30/اب/2023. [↑](#endnote-ref-46)
47. - المصدر نفسه ، العدد(7671) ،31/اب/2023. [↑](#endnote-ref-47)
48. - المصدر نفسه . [↑](#endnote-ref-48)